

بيان صحفي حول سابقة استعادة ملف "أبقرات"

دمشق – 18 / 2 / 2026

بتاريخ 4 / 10 / 2025 - وفي خطوة اعتبرت بأنها الأولى من نوعها - استعادت منظمة ميزان (448) وثيقة أصلية عالية الأهمية والخطورة من الآلية الدولية المحايدة والمستقلة IIIM التابعة للأمم المتحدة، وسلمتها إلى الهيئة الوطنية للمفقودين في سوريا، بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين. تشكل عملية استلام وتسليم هذه الوثائق خطوةً عملية في مسارات الحقيقة والعدالة لفتح ملف آلاف الضحايا من المفقودين أو الموتى تحت التعذيب أو القتل خارج نطاق القانون، ولكشف مصير أكثر من 5000 إنسان دُفِنوا في مقابر جماعية أو سرية خلال الأعوام 2012 – 2013 - 2014.

قبل أربعة أعوام اطلّعت منظمة ميزان على صورٍ لمستندات صادرة عن جهات حكومية تابعة للنظام البائد، كشفت أنماط دفن فردية وجماعية لـ 5210 إنسان، يُرجّح بأنهم قُتلوا خارج نطاق القانون أو تحت التعذيب خلال اعتقالهم التعسفي في المراكز الأمنية أو العسكرية أو الطبية.

حللت ميزان صور الوثائق، وتوصلت لاستنتاجات أولية ترجح تورط مؤسسات رسمية مدنية في جرائم الإخفاء والدفن غير القانوني والتغطية على أفعال الاعتقال والقتل الممنهج تحت التعذيب.

وفي ظروف عدم استقرار مؤسسات المعارضة السورية آنذاك، ولمنع تسييس الملف، ولضمان حماية الوثائق، شاركت ميزان نسخة عنها مع الآلية الدولية IIIM بوصفها الجهة الأممية المخوّلة بحفظ وتحليل الأدلة.

قِيّمت IIIM الوثائق بأنها قد تمثل أدلة جنائية عالية الأهمية والخطورة، وبأن إثبات صحتها يستدعي فحص عمر وشكل كل من الورق والحبر والاختام والتواقيع، ومن أجل ذلك باشرت ميزان رحلة البحث عن النسخ الأصلية، وعن سلسلة الحيازة. وتعاونت في ذلك مع العميد المنشق فاتح حسون، وفيما فجعت ميزان بوفاته في زلزال أنطاكية 2023، تابعت زوجته السيدة رانيا حسون وصيته، وسلمت النسخة الأصلية من الوثائق ليد السيد ياسر الفرحان المدير التنفيذي السابق لميزان، والذي أودعها بدوره في يناير 2024، لدى IIIM بموجب مذكرة تفاهم مبرمة بين الطرفين، تتضمن حق الآلية في تحليلها



واستخدامها بموافقة مسبقة من ميزان، وحق ميزان في الحصول على نسخة من التحليل وفي استعادة الوثائق الأصلية إذا ما رأت ضرورةً لذلك.

تابعت ميزان سلسلة الحيازة، واستمعت لإفادات عدد من أطرافها، بما في ذلك الحائز الأول، ولغرض إكمال التقصي ولأسباب أخرى تأجل إعلان هذا البيان لغاية تاريخه.

تشير ميزان إلى أنها وبالتعاون مع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير اجتمعت في مدينة كارلستوا مع المدعي العام لوحدة جرائم الحرب بجمهورية ألمانيا الاتحادية، وسلمته صورة عن الوثائق من أجل دعم جهود المساءلة في قضية منظورة لديه.

وفيما سلّمت ميزان النسخة الأصلية من الوثائق للهيئة الوطنية للمفقودين في سوريا، تؤكد ترحيبها بمشاركة ما لديها من معلومات إضافية مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، ومع الجهات القضائية المختصة في سوريا، يشمل ذلك إفادات الشهود وتحليل ميزان لطبيعة الوثائق وبحثها في مسؤوليات الأطراف المرجح تورطهم.

وحيث تتطلع ميزان إلى تواصل فعال للهيئة الوطنية للمفقودين مع عائلات الضحايا من أجل كشف مصير أحبائهم وتقديم الدعم النفسي والمعنوي إليهم، وإلى التعاون مع وزارة الداخلية لحماية المقابر المحددة، توصي ميزان بمشاركة الملف مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية لتعزيز الحق في الحقيقة وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات ومع النائب العام للجمهورية من أجل بحث المسؤولية الفردية للمنفذين والأميرين المرجح تورطهم في جرائم ضد الإنسانية خلال خدمتهم المؤسسات المدنية والأمنية والعسكرية للنظام البائد، ولملاحقتهم والتحقيق معهم وإحالة من يُقرّر اتهامه منهم إلى محاكمات عادلة.

توصي ميزان كل من IIIM و IIMP و COI و OHCHR وباقي اللجان والمنظمات الدولية الحكومية وكل من إنستي وهيو مان رايتس ووتش و سيجا و ICRC و ICMP وباقي المنظمات الدولية غير الحكومية، وكافة المنظمات الحقوقية السورية وغير السورية بمشاركة ما لديهم من ملفات ووثائق مع الهيئات الوطنية المستقلة في سوريا ومع القضاء السوري، باعتبار هذه الوثائق ملكية وطنية سورية، وبالنظر إليها كجزء من حقوق الضحايا، ومن أجل الإسهام بشكل عملي في مسارات الحقيقة والإنصاف ومنع إفلات المتورطين من المساءلة.

تتوجه ميزان بخالص العزاء لعائلات الضحايا، وتقدر الدور النبيل للشهود والشخصيات السورية التي حملت أمانة الوثائق، ولـ IIIM التي ساهمت بحفظها وإعادةاتها.



حقوق الطباعة والنشر

©2026 منظمة ميزان. جميع الحقوق محفوظة.

يُسمح بإعادة نشر هذا البيان أو الاقتباس منه كلياً أو جزئياً لأغراض إعلامية أو حقوقية مع الإشارة الواضحة إلى المصدر: **منظمة ميزان للدراسات وحقوق الإنسان**.

تحتفظ المنظمة بحقوقها القانونية كاملة فيما يتعلق بأي تحريف أو اجتزاء يخل بمضمون البيان أو يسيء إلى سياقه.